العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوربي وأقطار مجلس التعاون الخليجي (واقعا وتوقعا)

ا.م.د. أسامة جبار مصلم *

الملخص :

تقوم العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد ودول مجلس التعاون الخليجي على تصدير النفط والمنتجات البتروكيمياوية استثمار ما يفيض عنه من بترودولارات ،واستيراد المنتجات الصناعية والغذائية اذ وصلت تجارة دول المجلس مع اوربا حوالي (40%) من تجارتها الكلية ،بينما لم تتجاوز تجارة الاتحاد معها اكثر من(4%) ،مما يضعف القدرة التنافسية الخليجية ويزيدها بالنسبة للاتحاد الاوربي ،وخاصة في ظل سعي اوربا الى توسيع مصادر الطاقة وتقليص اعتمادها على النفط المستورد ورفع كفاءة استخدهم الطاقة وترشيد استهلاكها اضافة الى فرض ضريبة الكربون تحت ذريعة ما يسمى بحماية البيئة والحد من التلوث ،في وقت تتراوح الاعباء الضريبية على البرميل الواحد من المنتجات النفطية في اوربا ما بين (40%-80%) ،اضافة الى ما تواجهه المنتجات البتروكيمياوية من تحديات ناجمة عن استبعد هذه المنتجات من الاعفاءات الكمركية والاسراع بوضع القيود غير الكمية .

وفيما يتعلق بمستقبل الاستثمارات الاوربية فانه من المتوقع ان تتزايد هذه الاستثمارات في اقطار الخليج وخاصة في مجال التنقيب عن النفط والغاز ،بينما في القطاعات الاخرى فليس من المنتظر حدوث تدفقات كبيرة للاستثمارات الاوربية وخاصة في ظل غياب الشروط الجاذبة للاستثمار،بالمقابل توفر المناخ الملائم للاستثمار في دول الاتحاد وفي مناطق اخرى من العالم ،ذلك في ظل قيام دول الاتحاد باستبعاد القيود على حركة راس المال والقيود على الصرف ،كما سيبقى المال الخليجي متجها الى دول الاتحاد ما دامت هذة الاموال لاتجد ما يشجعها سياسيا واقتصاديا للاستقرار في مواضيعها العربية .

*مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.

Abstract

The economic relations between European Union (EU) and Gulf countries council (GCC) depend on exporting oil and petrochemical products, then re-investing the petrodollars. From anther side GCC importing Industrial product and food as the percentage of the trade between GCC with EU about 40% of the total trade.

In the same time the total trade of the EU with GCC about 4%, which weakens the competitiveness of the GCC and increasing it for the EU, especially in line with the efforts of Europe to expand energy sources and reduce dependence on imported oil and raise the efficiency of using energy and conservation measures in addition to impose carbon tax under the pretext of the so-called protection of the environment and reducing pollution, the range from the tax burden per barrel of oil products in Europe between (40% -80%), in addition to facing the challenges of the petrochemical products resulting from the excluded these products from customs exemptions and speed up the development of quantitative restrictions.

With regard to the future of European investment, it is expected to increase these investments in the countries of the Gulf, especially in the field of exploration of oil and gas, while in other sectors, it is not due to large flows of investments of European and especially in the absence of conditions for attracting investment, in turn appropriate climate to invest in EU countries In other parts of the world, in light of establishment Union countries excluding the movement of capital and the abolition of restrictions on the exchange, as will the money heading to the Gulf countries of the Union as long as the financial resources can not find the appropriate environment because of the political and economic instability in the Arab themes.

التراجع عن التعديلات

المقدمة

تمتد العلاقات الخليجية/الاوربية الى القرن الخامس عشر،فقد تنافس البرتغاليون والهولنديون والفرنسيون والانكليز ردحا طويلا من الزمن ،وشن بعضهم حروبا على الاخر من اجل الاستئثار بالسيطرة على الخليج العربي ، وذلك باعتباره طريقا بحريا بين الشرق والغرب ومنطقة تجارية مهمة ، وقد أحدث اكتشاف النفط في بداية القرن العشرين انقلابا في تاريخ المنطقة الاقتصادية،بحيث تغيرت من كونها منطقة إستراتيجية من الناحية الجغرافية إلى منطقة إستراتيجية من الناحية الاقتصادية ، بحيث اصبحت تؤدي دورا كبيرا في انتاج النفط والغاز ،لذلك اهتمت البلدان الراسمالية المتقدمة ومنها دول الاتحاد الاوربي باقامة علاقات واسعة ومتشعبة مع دول المنطقة تجاوزت الاعتبارات النفطية ،وتطورت في كل الاتجاهات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية والسياسية والعسكرية وحتى الثقافية ،وبلغت العلاقات الخليجية /الاوربية درجات عالية والتشابك في المصالح واصبحت تستند الى الثقة المتبادلة والتفاهم والتنسيق في السياسات والمواقف تجاه القضايا والتطورات الاقليمية والعالمية.

من هنا تتضح اهمية دراسة مجمل العلاقات الخليجية/الاوربية ،والتامل في طبيعتها ،ورصد أسسها وتحليل معالمها في المرحلة الراهنة ،والبحث في نقاط القوة والضعف فيها ،والتعرف على اتجاهاتها المستقبلية ، وذلك من خلال فقرات البحث التي تناولت الاولى منها نظرة سريعة لاقتصاد اوربا الموحدة،ثم تناولت الثانية واقع العلاقات الاقتصادية االخليجية /الاوربية ،وتناولت الثالثة مستقبل العلاقات االخليجية /الاوربية،واختتم البحث بالخلاصة.

اولا/نظرة سريعة لاقتصاد اوربا الموحدة :-

لقد جاءت بدايات اوربا اتحاد اقتصادي ونقدي بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث رفع شعار (دعونا نتجنب الحرب الدموية)،وجاء خطاب تشرشل عام (1946) بدعوة صريحة الى الوحدة الاوربية وبالتركيز على فرنسا والمانيا لتكوين نواة يمنع من خلالها نشوب الصراع المستقبلي ،وبعد اربع سنوات جاءت مبادرة الاتحاد الاوربي على يد وزير الخارجية الفرنسي(روبرت شومان) الذي وضع خطة لتوحيد ادارة انتاج الحديد والفحم بين فرنسا والمانيا ،وفي عام (1951) تاسست

المجموعة الاوربية للحديد والفحم ،وفي عام (1957) سعت الجماعة الاوربية بموجب اتفاقية روما (1957) الى استبعاد القيود الكمركية والكمية المفروضة على حركة السلع والخدمات والاشخاص وفرض رسوم جمركية موحدة على سلع الطرف الثالث ،وتم ذلك بالفعل عام (1968) وبحلول عام (1988) تم تبسيط ضوابط الحدود داخل السوق الاوربية ووضع سياسة جمركية مشتركة تعتمدها كافة الدول الاعضاء . وفي (1995) قطعت المجموعة الاوربية شوطا كبيرا عندما اعلنت مجموعة (شينغين)التي تضم كلا من (فرنسا ،المانيا،هولندا،اسبانيا،بلجيكا،البرتغال ،لوكسمبورغ)عن الغاء جميع الحواجز الحدودية بينها ومراقبة انتقال الاشخاص ،واصبحت بذلك كانها دولة واحدة يتحرك في ارجائها رعايا هذه الدول ،وفي عام (1991) وافقت الحكومات الأوربية على اتفاقية ماستريخت لاقامة وحدة نقدية واقتصادية بصورة كاملة بحلول عام (1999) على مراحل تمتد من عام (1992)وحتى عام(1999)، وتتضمن الاتفاقية الغاء القيود المفروضة على حركة راس المال ومن ثم بناءالمؤسسات النقدية وتثبيت اسعار الصرف بصورة جامدة. [1]

وبالفعل تم في عام (2001) ادخال العملات الورقية والمعدنية للعملة الموحدة (اليورو)،وبذلك فان بدء المرحلة الثالثة من معاهدة ماستريخت وقيام الوحدة النقدية الاوربية ،والتي هي ثمار اربعون عاما من التعاون الاقتصادي والنقدي والسياسي الاوربي. وتعبرالوحدة الاوربية عن اقتصاد ضخم يضم (405) مليون نسمة عام (2010) مقابل(330) مليون نسمة للولايات المتحدة الامريكية ،(175) مليون نسمة للاقتصاد الياباني ،ويحتل الاتحاد الاوربي المرتبة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية من حيث الناتج المحلي الاجمالي ،حيث يبلغ ناتجها الاجمالي نحو (8400) بليون نسمة بالمقابل (9909) بليون نسمة للولايات المتحدة الامريكية ونحو (6400) مليون نسمة لليابان عام (2010) وقد شكل قطاع الخدمات النسبة العظمى في الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية واليابان وبنسبة (67%،70%،60%) على التوالي ،بينما بلغت حصة الزراعة نحو (2,4%،2%،2%) على التوالي ،وكانت نسبة الاستهلاك الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي نحو (77%،82%،69%) في الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة واليابان ،وقد انعكس هذا على نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي التي بلغ نحو (20%،18%،30%) على التوالي عام (2010)، وقد حققت بلدان اليورو فائضا في الحساب الجاري بلغ (116)مليار دولار وكذلك بالنسبة لليابان (100) مليار دولار ،بينما واجهت امريكا عجزا وصل الى (187)مليار دولار عام (2010)، وتعاني بلدان اليورو من بطالة مرتفعة

تصل نسبتها(9%) كمعدل ،بينما تبلغ البطالة في امريكا واليابان نحو(10%،8,5%) وعلى التوالى عام (2010)،وتضخم يصل الى نحو(1%،9%،1%) في اوربا وامريكا واليابان ولنفس العام .[2]

ثانيا/ واقع العلاقات الاقتصادية الخليجية /الاوربية

تعد العلاقات الاقتصادية الخليجية /الاوربية عميقة الجذور،اذ ترجع تاريخها الى سقوط الدول العثمانية ،ومن ثم هيمنة بريطانيا على للخليج ابتدءا من عام (1914) ،ومنذ ذلك التاريخ ترسخت العلاقات السياسية والاقتصادية ، وبعد حصول دول الخليج العربي استقلالها السياسي ،لم يحدث تغيرا يذكر في العلاقات الاقتصادية الواسعة والعميقة مع دول الاتحاد الاوربي ،احتلت التجارة الخارجية الجزء الاساسي منها اذ تزيدات صادرات دول مجلس التعاون الخليجي الى الاتحاد الاوربي منذ منتصف السبعينات من نحو (17,4) مليار دولار عام (1975) الى نحو (50) مليار دولار عام (1981)،نتيجة ارتفاع اسعار النفط والكميات المصدرة،غير انها اتجهت نحو الهبوط عام (1982) حتى وصلت ادنى مستوى لها عام (1986)حيث وصلت قيمتها نحو (9.5) مليار دولار نتيجة لانهيار اسعار النفط في السوق النفطية ، ارتفعت مع ارتفاع اسعار النفط في بداية التسعينيات نحو(16،14)مليار دولار عامي (1997،1991) وعلى التوالي [3]، وبلغت نحو (40,2) مليار دولار عام (2010).وكانت حصة الاتحاد الاوربي نحو (30%) من صادرات دول مجلس التعاون الخليجي عام (1981) انخفضت نحو (20%)عام (1989) ، انخفضت نحو (12,3%،7,3%) عام (2007،1997) وعلى التوالي، وذلك لاتجاه اوربا في الثمانينيات والتسعينيات الى تخفيض استيراداتها النفطية من مناطق اخرى،استجابة لسياسة تنويع مصادر التجهيز بالنفط من منابع متعددة خوفا من حصول توقف في الامدادات النفطية المتاتية من الخليج.[4]

وتعتبر السعودية المصدر الاول الى الاتحاد الاوربي ،حيث بلغت نسبة صادراتها الى الاتحاد نحو (65%)من اجمالي صادرات اقطار المجلس كمتوسط المدة (1975-2007) ،وخلال المدة المذكورة تناوبت كل من الكويت والامارات على الموقع الثاني في مجال التصدير الى الاتحاد الاوربي، اذ احتلت الكويت هذا الموقع في فترة الثمانينات وبنسبة (16%)من اجمالي صادرات اقطار المجلس ،تليها الامارات بنسبة (14%)،فيما احتلت الامارات المرتبة الثانية في فترة التسعينيات

والالفينيات بنسبة (13%،20%) وعلى التوالي، تليها الكويت وبنسبة (10%،13%)، في حين صدرت عمان وقطر والبحرين الى دول الاتحاد نحو (6%) كمتوسط المدة (1975-2007) .

وبالنسبة لدول الاتحاد فقد احتلت فرنسا المركز الاول في استيعاب صادرات دول المجلس حيث استوعبت (28%) كمتوسط المدة (1975-1983) ،في حين جاءت ايطاليا في المركز الثاني وبنسبة (19%)،غير انه ومنذ عام (1984) احتلت ايطاليا المركز الأول الذي كانت محتلته فرنسا وبنسبة (24%) وبعدها فرنسا بنسبة (18%) ،اما هولندا فقد جاءت في المركز الثالث حيث استوعبت (14%) من صادرات الخليج لعام (1987)، واحتلت بريطانيا المركز الرابع بعد ان استوردات حوالي (17%) من صادرات دول المجلس ،وفي فترة التسعينات احتلت هولندا المركز الأول حيث استوعبت (24%) ،تليها فرنسا بنسبة (21%)،ثم بريطانيا (19%)،واخيرا اسبانيا (18%) ولنفس العام ،في حين في فترة الالفينات احتلت بريطانيا المرتبة الاولى (14,04%) ، وايطاليا والمانيا في المرتبة الثانية حيث استيعابا كلا منهم نسبة (13,1%) ،وفرنسا (12,4%) في المرتبة الثالثة ، وهولندا بنسبة (10%) ،و1خيرا البرتغال بنسبة (7%) ،لذلك فقد شكلت صادرات المجلس الى هذه الدول الأوربية الستة في هذه الفترة (76%)من صادرات المجلس الاجمالية الى الاتحاد ،في حين استوردت بقية دول الاتحاد النسبة المتبقية .[5]

وتشكل الوقود المعدني وخاصة النفط حوالي (85%) من صادرات الخليج إلى الاتحاد كمتوسط للمدة (1985-2007) ، والكيمياويات والمصنوعات بحدود (7%،5%) وعلى التوالي وما تبقى هي سلع اخرى .وهذا يشير الى سيطرة النفط على صادرات الخليج الى اوربا. وتختلف تلك السيطرة من بلد الى اخر ،فهي مرتفعة في صادرات الكويت الى الاتحاد (94%) مقابل(7%)للسلع الاخرى ، ووصلت الصادرات النفطية السعودية نحو (86%) مقابل (7%) للكيمياويات و(8%) للسلع الاخرى. في حين تضعف هذه السيطرة للصادرات النفطية على الصادرات الاجمالية الى اوربا في كل من البحرين وعمان ،حيث تصل تلك الصادرات في عمان(72%) مقابل (15%) لسلع غير مصنفة، (5%) للكيمياويات و(9%) للسلع الاخرى، وفي البحرين (78%) مقابل (13%) للمصنوعات ، (5%) للكيمياويات و(10%) للسلع الاخرى .[6]

وفيما يتعلق باستيرادات دول المجلس من دول الاتحاد فقد تضاعفت خلال المدة (1975-1981) حيث ارتفعت قيمتها من نحو (4)مليار دولار عام (1975) إلى نحو (23) مليار دولار عام (1981) ،ثم اخذت هذه الاستيرادات بالانخفاض مع انخفاض حصيلة الصادرات

الخليجية من النفط حتى وصلت نحو (13)مليار دولار عام (1987) ،ارتفعت مع ارتفاع اسعار النفط في عقد التسعينيات الى (25،32) مليار دولار عامي(1992،2002) وعلى التوالي ونحو (88,1) مليار دولار عام (2007). وبذلك شكلت استيرادات المجلس نسبة (4%) من صادرات اوربا الى عام (2007)، وتستورد اقطار المجلس تشكلية متنوعة من السلع من دول الاتحاد، بلغت استيراداتها من السلع الصناعية (32%) ،تليها الالات والمعدات بنسبة (30%) ، والاغذية والمشروبات والحبوب (13%) من استيرداتها من اوربا عام (2007) ،مما يعكس ذلك اختلال الهياكل الاقتصادية لاقطار المجلس وعدم مساهمتها بصورة جدية في توفير السلع الزراعية والصناعية لسد احتياجاتها المحلية .[7]

وتعتبر الامارات المستورد الاول من الاتحاد الاوربي من بين اقطار المجلس ،اذ استوردت (45%) من مجموع ما استوردته اقطار المجلس من الاتحاد الاوربي البالغة (88,1) مليار دولار عام (2007)، واحتلت الامارات المرتبة الثانية حيث استوردت نحو(32%)، ثم جاءت بعدها قطر بنسبة(10%) والكويت بنسبة (7%)، وعمان والبحرين بنسبة (3%) لكل منهم،وعلى المستوى الكلي فان مجموع ما استوردته هذه الاقطار الاربعة (الامارات والسعودية وقطر والكويت) قد وصل الى نحو(94%)من مجموع استيرادات اقطار المجلس من اوربا لعام (2007)،بينما استوردت بقية اقطار المجلس النسبة الباقية .

وكانت المانيا المصدر الاول لاقطار المجلس ،فقد صدرت نسبة (23%) من مجموع استيرادات المجلس من الاتحاد الاوربي لعام(2007)،وجاءت بريطانيا بالمرتبة الثانية وبنسبة (18,5%)،ثم ايطاليا المركز الثالث وبنسبة (18%) ،تليها فرنسا حيث صدرت نسبة (12,5%)، وهولندا بنسبة (8,7%)، مما يعني ان تلك الدول قد صدرت نحو(80,7%) من مجموع استيرادات اقطار المجلس من الاتحاد الاوربي للعام نفسه .[8]

وفيما يتعلق بحركة رؤوس الاموال والاستثمارات بين اقطار المجلس واوربا ،فقد اخفقت الاقطار العربية ومنها الخليجية في جذب الاستثمارات الاوربية رغم الحوافز والامتيازات السخية التي قدمتها الاقطار الخليجية، اذ لم يتجاوز المجموع التراكمي للاستثمارات الاجنبية في الخليج في نهاية الثمانينات نحو مليار دولار، والذي شكل (0,3%) من اجمالي الاستثمارات الاوربية المباشرة مقابل (0,6%) للولايات المتحدة الامريكية و(0,7%) لليابان، في حين كانت الاستثمارات الاجنبية الاخرى عام (1999) نحو (5,4) مليار دولار او مايعادل (6) في الالف

من الاستثمارات العالمية ،اما المجموع التراكمي للاستثمارات في اقطار المجلس عامي (1999،2007) نحو(45،100) مليار دولار وعلى التوالي ،تركز اغلبها في مجال التنقيب عن النفط والغاز ، وتتباين درجة اعتماد بلدان الخليج على الاستثمارات الاجنبية كجزء من تكوين الراسمال المحلي ما بين (0,9%) في الامارات و(20%) في البحرين، وهي في المتوسط (7.7%) لاقطار الخليج الستة، بالمقابل بلغ اعتماد بلدان شرق اسيا ككوريا الجنوبية على الاستثمارات الاجنبية نحو (35%)من حجم تكوين الراسمال المحلي .[9]

وبالعكس هناك تدفق كبير لرؤوس الاموال والاستثمارات الخليجية المستثمرة في الخارج وخاصة في البلدان المتقدمة وبالذات الاوربية منها ،حيث تبلغ رووس الاموال الخيجية المستثمرة (342،660) مليار دولار عامي (1997،2007) وعلى التوالي منها (35%) في دول الاتحاد الاوربي، ونحو(13%) في الولايات المتحدة الامريكية، وكان نصيب دول منظمة التعاون والتنمية (18%) وحصة مراكز الافشور (11%)، والبلدان النامية (13%). وقد استاثرت انكلترا بالحصة الاكبر من الاستثمارات الخلجية في اوربا وبنسبة (40%) تليها المانيا (15%) واسبانيا (10%) وفرنسا (8%) ،وتركزت تلك الاستثمارات في الودائع المصرفية والسندات العامة وبنسبة (50%)،وشراء الحصص(20%) والعقارات (5%) ومختلف سندات الاستثمار الاخرى (25%).[10]

في مجال العلاقات المصرفية ، فيعمل في السوق الاوربية (185) مصرفا عربيا منها (121) مصرفا خليجيا ،وتتركز معظمها في انكلترا،اذ يعمل فيها (70) مؤسسة مصرفية ومالية، وينعكس تحرير النشاط في اوربا على المصارف الخليجية العاملة في السوق الاوربية ، ففي (حزيران /1990) اصدرت المجموعة الاوربية توجيها لتحرير النشاط المصرفي وهو مشروع توجية التنسيق المصرفي الثاني والذي ينص على تصريح مصرفي واحد يمكن تقديم الخدمات المصرفية في كل انحاء الجماعة الاوربية ،ويمنح البنوك بعد حصولها على الترخيص الحق في فتح فروع لها وممارسة اوجه النشاط المصرفي في دائرة واسعة في الدول الاعضاء بشرط خضوعها للسلطات الوطنية ،وتشتمل اوجه النشاط المصرفي في هذه تلقي الودائع والاقراض وضمان السندات والاستثمار وادارة المحافظ المالية . [11]

ثالثا/مستقبل العلاقات الاقتصادية الخليجية /الاوربية :-

كان من المنتظر ان تعمل دول الخليج بعد حصولها على الاستقلال أو بعد نشوء مجلس تعاونها على رسم سياسات اقتصادية خارجية تجاه دول العالم الاخرى ، تزيل او تخفف من كثافة

علاقات التبعية للدول الرأسمالية المتقدمة ، لتحقيق علاقات اقتصادية متوازنة ومتكاملة تجنبها التبعية للغرب الرأسمالي المتقدم ،غير أن الذي حصل هو العكس ، فقد زادت نسبة التركز الجغرافي للصادرات والاستيرادات الخليجية،خاصة بالنسبة للسلع الاستراتيجية ، بحيث حققت الاقطار الخليجية ليس انكشافا تجاريا فقط ،وانما تبعية مالية وتقنية وغذائية ،ومما زاد من تعرضها للازمات المتكررة في الاقطارالصناعية المتقدمة ،واضعف من قدرتها التفاوضية تجاهها وادى الى تدهور في شروط التبادل التجاري معها وخاصة الدول الاوربية التي تعد السوق الرئيسية للنفط الخليجي ،والمصدر الاساسي للاستيرادات الخليجية .

ولاهمية النفط الخام ومشتقاتها البتركيمياوية بالنسبة للاقتصاد الخليجي ،فان الاثار التي سيتركها التكتل الاوربي على الصادرات الخليجية منه ستكون خطيرة ،وتنبع خطورة هذه الاثار من طبيعة الاهداف التي تسعى الدول الأوربية الى تحققها في مجال استخدام الطاقة بأنواعها ، والتي تتركز في تنويع مصادر الطاقة وتقليص اعتمادها على النفط المستورد وخاصة النفط العربي منه،ورفع كفاءة استخدم الطاقة وترشيد استهلاكها ، اذ يقدر متوسط انفاق وكالة الطاقة الدولية على برامج البحث والتطوير في مجال الطاقة خلال عقد الثمانينيات نحو(10)مليار دولار سنويا بلغت نسبة ابحاث الترشيد (12%) من هذا المبلغ ،كذلك لجأت هذه الدول إلى فرض ضرائب متزايدة على المنتجات النفطية ،اضافة الى ما تخططه الدول الاوربية والولايات المتحدة الأمريكية الى فرض ضريبة الكربون تحت ذريعة ما يسمى (حماية البيئة) والحد من التلوث ،بحيث تبدآ هذه الضريبة بمقدار (3) للبرميل عام (1993) لتصل تدريجيا إلى (10) دولار في عام (2000)، وذلك بالنسبة للدول الأوربية ،ويقضي مشروع أمريكي بفرض ضريبة أجمالية تصل إلى (3,5) دولار لكل برميل يستهلك في الاسواق الامريكية ، [12]في وقت تتراوح فية الاعباء الضريبية على البرميل الواحد من المنتجات النفطية في الدول الأوربية (30%-80%) من السعر الذي يدفعه المستهلك النهائي ،مما يعني آن جزا كبيرا من الريع النفطي يجري تحويله من الدول الخليجية التي هي دول نامية الى الدول المستهلكة التي هي دول غنية ومتقدمة . مما سيترتب على ادوات السياسية الجديدة للطاقة في الدول الصناعية الى خسائر حقيقية تؤدي الى تعميق روابط التنمية للاقتصاد الخليجي وتجريده من الميزة النسبية في مواردها الاقتصادية ، وبخصوص الصادرات الخليجية من المنتجات البتروكيمياوية الى اوربا ،فبالرغم من توجه الدول الاوربية واليابان على خفض التعرفه الكمركية على استيرادات الكيميائيات بمقدار النصف تقريبا (من نحو 14% لى نحو

6%) وذلك خلال مفاوضات منظمة التجارة العالمية عام (1997) ،الا انها لازالت هناك تحديات ناجمة عن توجه دول الاتحاد الى حماية اسواقة من الصادرات العربية من خلال وضع شروط صعبة على الدول التي ترغب في التفاوض لدخول منتجاتها للسوق الأوربية ،اذ خضعت استيرادات الاوربية من البتروكيمياويات الخليجية الى رسوم مضادة للاغراق ، كما تحاول اوربا استبعاد هذه المنتجات من الاعفاءات الكمركية والاسراع بوضع القيود غير الكمية.

وفيما يتعلق بالعلاقات المصرفية وحركة راس المال بين البلدان الخليجية والاتحاد الأوربي، فيمكن القول ان الاثر المهم في هذا الجانب ينبع أساسا ، ليس من التكتل نفسها فقط ، وإنما أصلا من الثورة المالية والنقدية والتي تتمثل بعولمة التعامل بالاوراق المالية الحكومية الأوربية وعولمة الاقتراض المتبادل بين المصارف والاتجار بالصرف الاجنبي وبالاسهم بكميات ضخمة وبصورة مستمرة وعلى مدار الساعة ، وهكذا حولت الابتكارات المالية الحديثة وثورة المعلومات والاتصالات، الاقطار المختلفة ذات الاسواق المالية المستقلة نوعا ما ،وذات الاقتصادات المنفصلة ، الى شبكة واسعة من الاسواق العالمية ذاتها ،وكذلك بين هذه المؤسسات وبين غيرها من المؤسسات غير المالية،اذ اتجهت الشركات المتعددة الجنسية الى تقديم خدمات مالية ذات هيمنة شاملة على العالم كله،كما ان هنالك اتجاها ملحوظا نحو تنظيم مصرفي دولي والذي يقضي بان تضع البنوك المركزية في الاقطار الصناعية الرئيسية معايير موحدة مبنية على ازالة اي مزايا أو مضار ناتجة عن المنافسة أو قد تنشا عن التنظيمات المتباينة للمصارف في الاقطار المختلفة .[13] ولهذا الغرض عملت لجنة بازل للاشراف المصرفي العالمي على تطوير اساليب واسسس الرقابة المصرفية عبر الحدود وحقل كفاية راس المال ،اذ عملت هذه اللجنة على تطوير المعايير العالمية التي تراعي العمل المصرفي خاصة في التجمعات الاقتصادية والمالية ، وتنوع منتجات المشتقات وتزايد مخاطر السوق وزيادة معدل كفاية راس المال للمصارف من نحو (8%) عام (1992) الى نحو (15%) في عام (2000) ، وتجري حاليا مفاوضات بشان وضع معايير جديدة للرقابة المصرفية ، مما يضع مصارف العالم وبالذات الخليجية منها امام تحدي المواكبة أو أمكانية التهميش .[14]

كما برزت في التسعينات عدة اتجاهات جديدة لدى القطاع المالي والمصرفي في أوربا ، وذلك لمواكبة التطورات التكنولوجية وتيارات العولمة ولمواجهة المنافسة الشديدة ،ابزرها تزايد عمليات الاندماج والتملك في القطاع المالي والمصرفي في اوربا ،والذي شكل نحو ثلث القيمة

الاجمالية لصفقات الاندماج والتملك في الاسواق الاقتصادية الاوربية البالغة (107) مليار دولار عام (1992) ، مقابل (48,6) مليار دولار عام (1996) ونحو (47,9) مليار دولار عام (1995) ،لذلك تراجع عدد المصارف في المانيا وفرنسا والنرويج من نحو (3221،801،153) مصرفا عام (1992) الى نحو (2591،626،127) مصرفا عام (1996) وعلى التوالي[15] ، ومن المنتظر ان تتسارع عمليات التجميع ليس داخل القطاع المصرفي الاوربي فقط بل على مستوى العالم خلال الفترة القادمة ،بحيث نشهد ولادة المصارف العملاقة ،وذلك في ظل اعتبارات أهمها الحاجة الى تخفيض التكاليف وتخصيص مبالغ اكبر لتطور المكننة والبنية التحتية التكنولوجية ،اضافة الى اهمية اقتصاديات الحجم الكبير،مما يجعل المصارف الكبرى قادرة على المنافسة الدولية في ظل العولمة وتطور وسائل التكنولوجية المصرفية وازالة القيود على المصارف خارج حدودها .[16]

لذلك من الطبيعي ان تكون لهذا التطورات تاثيرات هامة على المصارف الخليجية وفروعها العاملة في الخارج ،وبشكل خاص في اوربا والتي وضعت هي نفسها شروطا خاصة بها ، مثل مبداء المعاملة بالمثل الذي ينص على عدم السماح للمصارف الاجنبية بفتح فروع جديدة لها في اي من دول الاتحاد ،الا اذ اعطت دول تلك المصارف الامتيازات نفسها للمصارف التابعة لدول الاتحاد كمجموعة ، كما وضعت الاخيرة قيودا على التراخيص الخاصة بالمصارف الاجنبية من خارج المجموعة ،وصنفت المصارف الاجنبية من حيث كفاءة راس المال ،اذ تم تصنيف الدول العربية الخليجية (عدا السعودية) ضمن الدول ذات المخاطر المرتفعة ،مما سيكون له تاثير سلبي على النشاط المصرفي العربي ،لانه سيزيد من كلفة الاقراض للدول العربية الخليجية التي انشات تلك المصارف ،كما سيزيد من كلفة اقتراض المصارف الخليجية من الاسواق المالية العالمية باعتبارها ذات مخاطرة مرتفعة ،مما سيحدد من قدرتها التنافسية في داخل الاتحاد الاوربي وخارجه، كما وان انشاء سوق اوربية مالية موحدة ومتكاملة ستعمل على خلق مركز مالي ضخم لجذب اليه رؤوس الاموال من اوربا وخارجها ، مما ستكون بالتاكيد له اثار سلبية على تطور الاسواق المالية الخليجية خاصة من حيث توطن رؤوس الاموال الخليجية في بلدانها .[17]

وفيما يتعلق بمستقبل الاستثمارات الاوربية وحركة رؤوس الاموال ،فمن المتوقع ان تزيد نسبة الاستثمارت الاجنبية في الخليج ، اذ بدات هذه الدول منذ نهاية التسعينيات باعادة فتح ابواب الاستثمار وجذبه في قطاعات الاقتصاد كافة وخاصة الطاقة والكهرباء والاتصالات وبالذات في مجال التنقيب عن النفط والغاز وزيادة حجم انتاجها لاعتماد صناعاتها البتروكيمياوية عليه ، وقد بدات

بالفعل بعض اقطار المنطقة (السعودية والامارات المتحدة)عمليات الاندماج بين الشركات المحلية والاجنبية .كما ان توجه دول الخليج لخصخصة اقتصادها سيعني مزيدا من الاندماج للاقتصادات المحلية في الاقتصاد العالي ودخولا اكبر للشركات المتعددة الجنسية الى المنطقة.ومنها الشركات الاوربية .

الا ان هناك اشكالية ستقابل الخليج في المستقبل في مجال جذب الاستثمارات الاجنبية الاوربية ،فبالرغم من سعيها الى تحسين مناخ الاستثمار من خلال اصدار التشريعات الجديدة والتي تتضمن امتيازات وحوافز خاصة للمستثمرين الاجانب وتقليل العقبات الادارية الروتينية ،الا ان غياب الشروط الاخرى الجاذبة للاستثمار وخاصة عدم الاستقرار الاقليمي والمغالاة في سعر الصرف والقيود على النقد الاجنبي وعدم استقرار القوانين والقرارات المتعلقة بها ،جعلت معظم المستثمرين يترددون في الاقبال على الاستثمار. فضلا عن وجود فرص استثمارية اكثر جدوى في مناطق اخرى من العالم وخاصة في منطقة جنوب شرق اسيا والصين ،لذلك على دول الخليج كافة ان تعمل على تحقيق حالة الامن الاقليمي وعدم المغالاة في سعر الصرف وتقليل القيود على النقد الاجنبي لجذب الاستثمارات الاجنبية .

كما لايتوقع ان يحصل تغيرا في نمط حركة راس المال بين البلدان الخليجية ودول الاتحاد الاوربي اذ سيبقى المال الخليجي متجها اليها ،ما دامت هذه الاموال لاتجد ما يشجعها سياسيا واقتصاديا على الاستقرار في مواطنه العربية ،وما دامت اقطار الاتحاد اكثر امنا واستقرارا نسبيا، مما يجعلها دوما مواطن جذب كبيرة وواسعة وقوية للفوائض المالية العربية ومنها الخليجية ، غير أن ذلك سيبقى هذه الفوائض مستقبلا في مركز مساومة ضعيف اقتصاديا وماليا وسياسيا ، تجاه دول الاتحاد التي تمتلك قوة مساومة بنسبة كبيرة من جهة ،ولغياب التنسيق والتعاضد بين اصحابها العرب في تعاملهم مع تلك الدول من الجهة الاخرى.[18]

قائمة المصادر والهوامش

1. عبد المنعم رشيد ،وحدة النقد الاوربي(اليورو)،الواقع والمنظورالمستقبلي،دراسات اقتصادية ،بيت الحكمة،العدد الاول ،عام1999 ،ص.69
2. فاخر عبد الستار حيدر ، الاثار الاقتصادية للوحدة النقدية الاوربية ،المستقبل العربي، العدد 256، الشهر السادس ،2000،ص36-37.
3. احتسبت من قبل الباحث استنادا الى البيانات الصادرة من :-
- صندوق النقد العربي ،التجارة الخارجية العربية (1975-1985)،العدد5،عام 1997،ص56.
- صندوق النقد العربي ،التجارة الخارجية العربية (1981-1991) ،العدد18،عام 1997 ،ص56.
- صندوق النقد العربي ،التجارة الخارجية العربية (1997-2007)،العدد31،عام 2009،ص.60
4. صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،للاعوام 1992-2010.
5. احتسبت من قبل الباحث استنادا الى البيانات الصادرة من :-
- صندوق النقد العربي ،التجارة الخارجية العربية (1975-1985)،مصدرسبق ذكره ،ص77.
- صندوق النقد العربي ،التجارة الخارجية العربية (1981-1991)،العدد18،عام1997،ص56.
- صندوق النقد العربي ،التجارة الخارجية العربية (1997-2007)،العدد31،عام 2009،ص.66
6. د.بشارة خضر ،اوربا وبلدان الخليج العربي الشركاء الاباعد ،مركز دراسات الوحدة لعربية ،بيروت ، تموز/1995، ص 252.
7. احتسبت من قبل الباحث استنادا الى البيانات الصادرة من :-
- صندوق النقد العربي ،التجارة الخارجية العربية (1981-1991)،مصدرسبق ذكره ،ص77.
- صندوق النقد العربي ،التجارة الخارجية العربية (1992-2002)،العدد18،عام1997،ص.56
8. صندوق النقد العربي ،التجارة الخارجية العربية (1997-2007)،العدد31،عام2009،ص.69
9. د.بشارة خضر ،مصدر سبق ذكره،ص.252
10. لمزيد من الاطلاع انظر :-
- د.صالح بن عبد الرحمن المانع ،العلاقات العالمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي :الواقع والطموح ، المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت العدد286، 2001 ،ص 169-170.
- جاسم خالد السعدون ،العلاقات الاقتصادية العربية /الايرانية الراهنة وافاق تطورها ،الورقة العربية ،مقدمة الى الندوة الفكرية (العلاقات العربية/الايرانية،الاتجاهات الراهنة وافاق المستقبل ،مركز دراسات الوحدة العربية ، تموز/1996،ص135-137.
11. د.بشارة خضر ،مصدرسبق ذكره ،ص.281
12. ماجد عبد الله المنيف ،الطاقة والبيئة وضرائب الكاربون في الدول الصناعية ،مجلة النفط والتعاون العربي ، والمجلد 18،العدد 64،1993،ص49-53.

13. د.عبدالمنعم السيد علي ،التكتلات الاقتصادية الدولية ،طبيعتها،انواعها ،خصائصها ،شؤون عربية، عدد85 ، اذار /1996،ص.118
14. د. عدنان الهندي، الدمج ، مجلة المصارف العربية ، اتحاد المصارف العربية، المجلد18 ،عدد 209 ، تموز / 1998،ص.7
15. د.عدنان الهندي ،المصارف العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين واالتحديات والفرص ،المصارف العربية ،اتحاد المصارف العربية /مجلد 17،عدد93/ك1997/2،ص.21
16. د.عبد المنعم السيد علي،مصدر سبق ذكره،ص.119
17. د.صالح بن عبد الرحمن المانع،مصدر سبق ذكره،ص 175-176.
18. لمزيد من الاطلاع انظر :-

- عبد العزيز دخيل ،اليورو وتاثيره على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ،ندوة اليورو على اقتصاديات الدول العربية ،صندوق النقد العربي ،يونيو 2000، ص 126.
- د.ماجد عبدالله المنيف ،تاثيرات اليورو العالمية والعربية على تعاملات النفط ،مجلة النفط والتعاون العربي،مجلد 25، العدد 99، سنة 1999،ص 28-35.